"آليه لتعزيز الشمول المالي فى مصر
فى ظل التحديات والمعوقات "

إعداد

د/ حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر

مدرس في الإقتصاد

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى– القاهره

Abstract:

The world is witnessing a major technological breakthrough, which is reshaping the international economic system and introducing new types of financial and monetary transactions.

Perhaps the most prominent changes witnessed in the world economy due to the development of information and communication technologies, the emergence of new terms in the dictionary of economic researchers, the term "financial inclusion" One of these concepts, which has spread strongly over the past few years, especially in developing countries that lack this kind of clear market mechanisms, which ensures a great deal of transparency and financial stability, since the vision of sustainable development in Egypt (2030) includes Achieving good rates of financial inclusion is no longer a luxury but a challenge for decision-makers, especially in developing countries, where financial inclusion has become one of the pillars of economic growth because of its ability to integrate the informal economy of individuals and institutions within the formal economic structure of the state, as well as to ensure the development of services provided by financial institutions included in its scope to provide the element of competitiveness among institutions, Hence, progress in financial inclusion

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

enhances financial stability and contributes to economic growth and financial efficiency, unlike the social aspect of improving the living conditions of clients, especially marginalized groups. The study also aims at analyzing the term financial inclusion and identifying the most important obstacles in the Egyptian economy to implement this policy. This is in addition to evaluating the steps set for its implementation and success, and how to face the challenges that hinder it in the Egyptian economy through building and preparing a national strategy for financial inclusion, and identifying a mechanism to promote financial inclusion in Egypt.

Key Words: Financial Inclusion, Economic Importance, Positives , Economic Growth, Egyptian Society, Constraints, Implementation Mechanisms, Responsible parties, informal economy, Financial Institutions, Future Plans.

المستخلص

يشهد العالم طفرة تكنولوجية كبيرة، تعمل على إعادة تشكيل النظام الاقتصادى الدولى، وتقديم أنماط جديدة من التعاملات المالية والنقدية ، ولعل من أبرز التغيرات التى شهدها الاقتصاد العالمى بفضل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ظهور مصطلحات جديدة على قاموس الباحثين الاقتصاديين ، ويعد مصطلح "الشمول المالى" أحد تلك المفاهيم التى انتشرت بقوة خلال الأعوام القليلة الماضية، ولاسيما فى الدول النامية التى تفتقر لهذا النوع من آليات السوق الواضحة، والتى تضمن قدرًا كبيرًا من الشفافية والاستقرار المالي ، وبما ان رؤية التنمية المستدامة في مصر (2030) تتضمن العديد من المستهدفات في كل من المحاور المتعلقة بالاقتصاد والعدالة الاجتماعية والبيئة والطاقة والتنمية البشرية ، فلم يعد الوصول لمعدلات جيدة من الشمول المالى رفاهية، بل أصبح بمثابة تحدى يواجه صانع القرار، ولاسيما فى الدول النامية، حيث أصبح الشمول المالى إحدى ركائز النمو الاقتصادي، نتيجة لقدرته على دمج الاقتصاد غير الرسمى للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادى الرسمى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للدولة ، بالإضافة لضمان تطور الخدمات التى تقدمها المؤسسات المالية المدرجة فى نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات ، ومن هنا يتضح أن التقدم فى الشمول المالى يعزز من الاستقرار المالى، كما يساهم فى النمو الاقتصادي، والكفاءة المالية، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعى فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء، وخاصة الفئات المهمشه منهم ،انطلاقاً مما سبق، هدفت الدراسة إلى تحليل مصطلح الشمول المالى و وتحديد اهم المعوقات الموجوده فى الاقتصاد المصرى لتطبيق هذه السياسه ، هذا فضلا عن تقييم الخطوات الموضوعه لتطبيقه ومدى نجاحها ، وكيفيه مواجهه التحديات التى تعوقه فى الاقتصاد المصرى من خلال بناء وإعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي، و تحديد اليه لتعزيز الشمول المالى فى مصر .

الكلمات الافتتاحيه : الشمول المالى ، الاهميه الاقتصاديه ، الايجابيات ، النمو الاقتصادى ، المجتمع المصرى، المعوقات، اليه التنفيذ، الجهات المسئوله ،المؤسسات الماليه ، الاقتصاد غير الرسمى ، الخطط المستقبليه .

1.مقدمه

كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008 الستار عن خلل هيكلي في النظامين المالي والمصرفي العالميين ، فبعد مرور ما يزيدعن 700 عاما منذ ظهور أول بنك في العالم ، نجد أكثر من نصف البالغين فى العالم مستبعدين ماليا ويعملون خارج نطاق النظام المالي الرسمي .

وهناك تفاوت كبير بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية الرسمية وبما يزيد عن النصف، كما يختلف مستوى الشمول المالي بشكل كبير بين البلدان الناميه نفسها ، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وافريقيا عموما وجنوب الصحراء الكبرى من أعلى نسب العالم في الاستبعاد المالي ، حيث تتفاقم المشكلة بين الفئات العمريه والمناطق الجغرافيه فى البلد الواحد ، ومن هنا أدرك قادة مجموعة العشرين 20G خلال عام ٢٠١٠ أهمية الشمول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالي كدعامة أساسية في جدول أعمال التنمية العالمية، وتكاتفت الجهود الدولية لمواجهة ذلك التحدي من خلال عقد العديد من المؤتمرات وورش العمل وتقديم المبادرات وإبرام الاتفاقات على كافة المستويات للبحث عن آليات لتفعيل منظومه الشمول المالى حيث تم تأسيس رابطة باسم

(Global Partnership for Financial Inclusion GPFI) وذلك لوضع خطة عمل طويله الاجل لتطبيق الشمول المالي من خلال دعوة مجموعة من خبراء الشمول المالي وخمس هيئات دولية قائمة على وضع المعايير الدولية (SSBs– Standard Setting Bodies) للبدء فى تكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي، حيث تبين أن التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي كما يساهم في النمو الاقتصادي، والكفاءة المالية، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم.(Santiago Carbo , Edward P. M. Gardener & Philip Molyneux,2010) .

2. اهميه البحث:

لقد أصبحَ الشمولُ المالى أحدَ أولوياتِ الحكومةِ المصرية وتسعى إلى إرساءِ مبادئِه بهدفِ تحقيق العدالةِ الاجتماعية إلى جانبِ تحقيقِ النموِّ الاقتصادى المستدام(طبقا للمؤتمر السنوي التاسع للتحالف الدولى للشمول المالى الذى عقد فى شرم الشيخ 2017) ، والذى استهدف ترسيخَ مفهومِ الشمولِ المالى ورسمَ السياساتِ الإصلاحيةِ لتحقيقِ معدلاتٍ مرتفعةٍ للنموِّ الاقتصادى والارتقاءَ بالمستوى المعيشى لأفرادِ المجتمع، و تحقيقِ الاستقرارِ الإقتصادى والتمهيدِ لانطلاقةٍ اقتصاديةٍ قويةٍ وتنميةٍ شاملة ، فتطبيق الشمول المالي يعمل على :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضمان وصول الدعم لمستحقيه من خلال تحويل الدعم مباشرة على البطاقات المسبقة المربوطة بحسابات الأفراد.
- دفع معظم الخدمات من خلال تحويل قيمة الخدمة من حساب الفرد مباشر إلى حساب الخدمة من فواتير كهرباء أو مياه أو دفع مصاريف دراسية.
- الحفاظ على الصحة العامة للأفراد، من خلال الإقلال من تداول العملات الورقية و المعدنية التي تحمل الكثير من الميكروبات.
- يمكن من خلال البطاقة الشخصية، الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالشخص وحساباته من خلال إدخال الرقم القومي بالبطاقة على جهاز الكمبيوتر الخاص بالحكومة المصرية، والمرتبط بمعلومات الأفراد.
- رفع التصنيف الائتماني لمصر .
- امكانيه ضم أصحاب المهن الحرة والطبقات المهمشة، والمؤسسات الصغيرة، إلى الاقتصاد الرسمي وتحقيق نمو اقتصادي مضمون. James F. (Devlin ,2009)

لذلك فان اهميه البحث تكمن فى التعرف على الشمول المالى و تحديد نقاط الضعف والقوه فى الاقتصاد المصرى لتطبيق الشمول المالى وكيفيه الاستفاده من هذه السياسه فى رواج الاقتصاد الوطنى .

3. مشكلة البحث :

ظهر مفهوم الشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2008، وازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف إلي تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحينذاك تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) عام 2008 الذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم عدد ٩٤ دولة من الدول النامية ممثلة في 119 مؤسسة تنقسم مابين وزارات مالية وبنوك مركزية، ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق بالإضافة إلى إعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال.(Honohan, 2008)

وقد عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام 2009 بدولة كينيا ثم عُقد بعد ذلك في كل من أندونيسيا، المكسيك، وغيرها، وانضمت مصر للتحالف الدولي عام 2013 وعقد المؤتمر السنوي 2017 بها ، ولهذا فان مشكله البحث تكمن فى الاجابه على التساؤلات التاليه :

1. ما هى المعوقات والتحديات داخل الاقتصاد المصرى لتطبيقه ؟
2. ما هو العائد الاقتصادى والاجتماعى من تطبيق الشمول المالى ؟
3. ما هى الاجراءات والخطوات التى تم اتخاذها لتفعيله ؟
4. ما هى الاليه المقترحه لتعزيزه داخل الاقتصاد الوطنى ؟

4. اهداف البحث :

يتمثل هدف البحث فى وضع اليه لتعزيز الشمول المالى فى مصر وذلك من خلال تحديد :

1. اهم المعوقات الموجوده فى الاقتصاد المصرى لتطبيق هذه السياسه .
2. الوقوف على المؤشرات الاوليه لتطبيق الشمول المالى فى مصر .
3. تقييم الخطوات الموضوعه لتطبيقه ومدى نجاحها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. خطوات إعداداليه وطنية للشمول المالي ومن ثم الإجابة على التساؤلات المطروحة في مشكلة البحث .

5. فروض البحث :

تقوم الدراسه على اثبات مدى الاهميه الاقتصاديه والاجتماعيه من تطبيق الشمول المالى فى مصر من خلال اليه مقترحه لتعزيزه داخل الاقتصاد الوطنى .

6. الدراسات السابقه :

- **كتاب الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب** (يسر برنيه ، د/رامى عبيد، حبيب عطيه ، صندوق النقد العربى 2019) **استعرض الكتاب مفهوم الشمول المالي، وعلاقته الوثيقة بالاستقرار المالي، كما تطرق إلى دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمته في تحقيق عدة أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة للتنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030، و أهمية ودور الشمول المالي في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تؤثر على النمو فى الدول العربيه .**
- **نظمت كلية التجارة بجامعة طنطاالمؤتمر العلمي الثالث للكلية، بعنوان "التنمية المستدامة والشمول المالي .. الرؤى والآثار والتداعيات" 2019، وأشار الدكتور عادل الميهي، عميد كلية التجارة بجامعة طنطا، أن المؤتمر يتضمن مناقشة عدد من المحاور، حيث تمت مناقشه الجوانب الاقتصادية للشمول المالي والتنمية المستدامة مثل التمويل الرقمي والشمول المالي ودور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة ، كما تضمن ايضا الجوانب الإدارية للشمول المالي والتنمية المستدامة مثل أثر فعالية إدارة الجهاز المصرفي في تعزيز الشمول المالي، وأثر تعزيز التثقيف المالي في فعالية الشمول المالي ودور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .**
- **دراسة حول "احتساب مؤشر مُركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية"** (أ . د. جلال الدين بن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رجب ،2018) والتى اتضح فيها العلاقه الوثيقه بين الشمول المالى والنمو فى الناتج الحلى الاجمالى للدول الناميه .

- دراسه حول "إلتزام قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على قدرته في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية" (غسان أبوموبس 2018)

7. الإطار النظري والمفاهيمي للبحث

مفهوم الشمول المالي : الشمول المالي يشير الى إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، خاصة المهمشة منها ومحدودي الدخل، سواء كان ذلك مؤسسات أو أفراد، ويتم قياس الشمول المالي في أي مجتمع بناء على ما يقدم من خدمات مالية (جانب العرض)، وجودة تلك الخدمات، وإتاحتها لكافة طبقات المجتمع. (سالي عبد القادر ، المعهد المصرفي المصري2017)

كما يشار اليه على انه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان (جانب الطلب)لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للحد الأدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.

(مجلس محافظى المصارف المركزيه ومؤسسات النقد العربيه) ، إضافة إلى ما تقدم، فقد قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف استراتيجيتها القومية ، وقد شكلت هذه التطورات تحديات كبيرة للجهات الرقابية المالية تمثلت في النظر في كيفية المواءمة بين الشمول المالي(Financial

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Inclusion) كهدف استراتيجى جديد وبين الأهداف الثلاثة الأخرى المتعارف عليها وهي: الاستقرار المالي والحماية المالية للمستهلك والنزاهة المالية

Financial (Consumer Protection) (Financial Stability) (Integrity)، ويطلق عليها "نظرية "I-SIP " وقد اتجهت الدراسات الحديثة نحو محاولة تحقيق الارتباط الأمثل بين الأهداف الأربعة أعلاه عن طريق الوصول لأعلى قدر من التآزر وأقل قدر من المفاضلات بينهما بما يعرف بالإطار المتكامل للشمول المالي وقد لوحظ في الآونة الأخيرة قيام الجهات الرقابية المالية بمحاولة تعظيم الاستفادة من تطبيق النظرية السابقه للوصول إلى قطاع مالي مستقر يتمتع بقدر عال من النزاهة ويهتم بحماية وسلامة حقوق العملاء.

Kempson, E., Whyley, C., Caskey, J., Collard, Kempson et al) (S., 2000

8. الإطار التحليلي للبحث

8-1 معوقات تنفيذ الشمول المالي في مصر:

- تدنى مستويات الدخول الفردية : تعانى مصر من انخفاض الناتج القومى المحلى الأجمالى , ومن ثم تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى و انخفاض فى مستويات المعيشة ، و يتبلور ذلك فى تراجع معدلات الادخار القومى لعدم كفاية الدخل للمتطلبات المعيشية لغالبية السكان , ولا سيما فى المناطق غير الحضرية , لذلك تنعدم امكانيات تعاملهم مع البنوك و المؤسسات المالية بشكل عام بسبب عدم كفاية الدخول.
- الاختلال و عدم العدالة فى توزيع الدخل القومى : فضلا عن تدنى مستويات الدخول الفردية عدم العدالة فى توزيع الدخل القومى فى مصر, فان عدم العدالة فى توزيع الدخل القومى تظهر جليا ، حيث تستأثر قلة بالدخول المرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و تترك الفتات لغالبية السكان , ولا تعرف هذه المجتمعات الحد الأدنى و لا الحد الأقصى للأجور كآلية للحد من الاختلالات فى توزيع الدخل القومى, لذا تكون الفرصة شبه معدومة أمام الغالبية العظمى من السكان للتعامل مع البنوك الذى يتطلب حد أدنى من المال لا تتيحه لهم دخولهم بشكل عام.(علياء حسني، 2017)

❖ **ارتفاع معدلات الفقر : لقد أسفر كل من تدنى مستويات الدخول الفردية و عدم العدالة فى توزيع الدخل القومى فى مصر عن تزايد معدلات الفقر الى 28% حيث يقع حوالى 30 مليون من السكان تحت خط الفقر ، مما يؤدى الى ندرة المال المؤهل للتعامل مع البنوك و المؤسسات المالية بلا شك .** (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018),

بيان لبعض المعوقات الاقتصاديه فى بعض الدول مقارنه بمصر (شكل1)

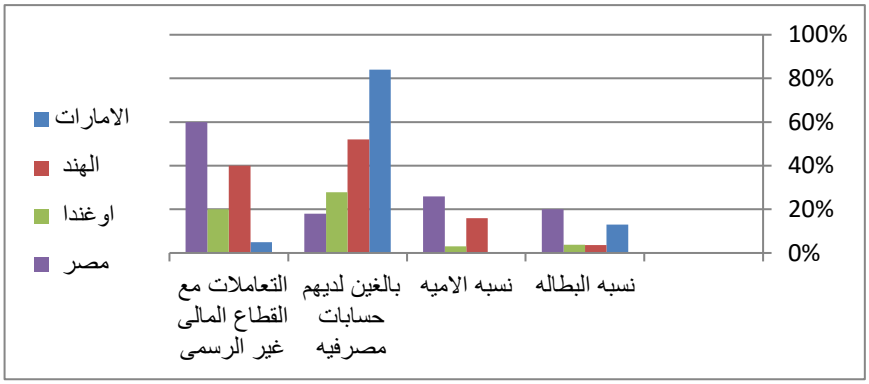

المصدر :

www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/fiscal-year-data

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **ارتفاع معدلات البطالة : تسجل معدلات البطالة بمصر 9.9% خلال الربع الثانى لعام 2018 ، حيث ان حجم قوة العمل 29.03 مليون فرد ، والذى يشمل عدد "المشتغلين والمتعطلين،2.875 مليون عاطل، بانخفاض 219 ألف عاطل عن الربع الأول لعام 2018، 26.161 مليون مشتغل ، 6.7% معدل البطالة بين الذكور من إجمالى قوة العمل ، 21.2% معدل البطالة بين الإناث ، 52.1% من المتعطلين يحملون مؤهلات جامعية وما فوقها،11.9% نسبة العاطلين فى المدن ، 8.5% نسبة العاطلين فى الريف، و يترتب على ذلك وجود شريحة كبيرة عاطلة من قوة العمل ليس لها دخل ,ومن ثم لا يمكن أن تتمتع بالخدمات المالية والمصرفية لانعدام الدخل.** (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء2018)

❖ **ارتفاع معدلات التضخم : اعلن التضخم فى مصر طبقا لتقرير البنك المركزى ديسمبر 2018 بمعدل15.7% ، مقابل 32.9% فى سبتمبر 2017، فيما كان معدل التضخم السنوى لشهر أغسطس 2018 بمعدل 13.6%. ويأتي هذا الارتفاع في أعقاب القرارات التي اتخذتها الحكومة المصرية ، بزيادة أسعار الوقود بمعدل تراوح بين 35 % و50 % ، والكهرباء بمتوسط 26 % والمياه بنسبة بلغت 46.5 %، كما رفعت أسعار عدد من الخدمات مثل استخراج جوازات السفر والهاتف المحمول وغيرها، لذلك تحد معدلات التضخم المرتفعة فى الدول النامية من تمدد الشمول المالى.**(الصغير ميسم .2017)

❖ **زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمى : يطلق مصطلح الاقتصاد غير الرسمي على ملايين العاملين في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات من غير الملتزمين بالنظم والقوانين ولا يدفعون الضرائب عن إعمالهم ولا يخضعون للأجهزة الرقابية المختلفة، وتعد أهم مكونات الاقتصاد الغير رسمي هى 47 ألف مصنع "بئر سلم"، لم يستخرجوا سجلا صناعيا، و8 ملايين مواطنا يعملون في 1200 سوق عشوائية، إضافة للباعة الجائلين ووجود عقارات غير مسجلة تقدر قيمتها بنحو بقيمة 2.4 تريليون جنيه، و يقدر حجمه بحوالي 60 % من حجم الاقتصاد الكلى**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعاملاته السنوية تتجاوز الـ 2.2 تريليون جنيه ، و بطبيعة الحال لا يروق للاقتصاد غير الرسمى التعامل مع البنوك و المؤسسات المالية لأنه اقتصاد يكره الأوراق و المستندات ولا يحب أن يكشف عن هويته أبدًا ، لذلك فان اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمى فى مصر يعد بمثابة حجر عثرة أمام كافة استراتيجيات الشمول المالى. (إحصائيات البنك الدولي2015)

❖ **ضعف مؤشر الكثافة المصرفية : تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع و / أو الوحدات لكل عشرة آلاف نسمة من السكان ، ففى مصر يكون مؤشر الكثافة المصرفية ضعيفا للغاية ، حيث يعمل بالسوق المصرى 38 بنكاً، بإجمالى 4118 فرعاً (احصاءات البنك المركزى مارس 2018) منها بنوك القرى 1017 فرعاً، وتصل الكثافة المصرفية إلى فرع لكل 23 ألف نسمة، ويصل إجمالى العاملين بالقطاع المصرفى 113 ألفاً و615 موظفاً** (احصاءات البنك المركزى ديسمبر 2017).

وعدد بطاقات الخصم 15.2 مليون بطاقة، والبطاقات المدفوعة مقدماً 10.4 مليون بطاقة، وعدد بطاقات الائتمان 4.7 مليون بطاقة، وماكينات الصرف الآلى 11 ألف ماكينة، ونقاط البيع 66.6 ألف نقطة بيع ،يتوفر لكل خمسين أو ستين ألف – و ربما مائة ألف – نسمة من السكان فرع لبنك أو وحدة مصرفية ، بينما المؤشر الطبيعى أن يكون لكل عشرة آلاف نسمة من السكان وحدة مصرفية أو فرع لبنك ، لذلك يرتبط مؤشر الكثافة المصرفية بالشمول المالى بعلاقة طردية مؤكدة ، فكلما زادت وانتشرت وحدات البنوك و فروعها ، كلما زاد مستوى الشمول المالى و العكس صحيح تماما ، لذلك يعد ضعف مؤشر الكثافة المصرفية عائقا للشمول المالى.(علياء حسني2017)

❖ **ارتفاع درجة التركز المصرفى و الجغرافى للبنوك : حيث تستحوذ عدة بنوك كبيرة على أكثر من 50 % من السوق المصرفى من جهة ، ومن جهة أخرى تتركز معظم فروع البنوك ووحداتها المصرفية فى الأحياء و المناطق الأعلى دخلا و يندر تواجدها فى الأحياء و المناطق الاقل دخلا أو ذات الدخول المتوسطة ، وهذا**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التركز يعوق الشمول المالى بتكدس المعاملات فى بنوك قليلة وحرمان البنوك الصغيرة الأخرى منها من جهة ، ومن جهة أخرى يكرس التواجد المصرفى جغرافيا فى الأحياء الغنية و يهمل الأحياء و المناطق الأقل دخلا.

❖ **ارتفاع معدلات الاعالة : تعانى مصر من مشكلات سكانية كبيرة , لا تقتصر على زيادة السكان أو الانفجار السكانى فحسب ، بل تتضمن عادات و تقاليد موروثة مثل كثرة الانجاب ، ومن ثم يكون عدد أفراد الأسرة كبيرا ، و يرتفع معدل الاعالة فى الاقتصاد , و فى ظل انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى وانخفاض فى مستويات المعيشة ، حيث أن المجتمع المصرى مجتمعًا فتيًا، حيث تشكل الفئة العمرية "أقل من 15 سنة" ثلث السكان بنسبة 31.3% بينما قدرت نسبة السكان من كبار السن "65 سنة فأكثر" 4.3%** (تقرير الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء المصرى يناير 2016).

كما بلغت نسبة سكان الحضر حوالى 43% بينما بلغت النسبة لسكان الريف 57%، و بلغ معدل الإعالة العمرية لإجمالى الجمهورية 55.2% فى يناير 2016، بمعنى أن كل 100 فرد يعولون 55.2 فرد ، وقد ارتفعت الكثافة السكانية من 71.5 نسمة / كم2 عام 2006 إلى 89.2 نسمة / كم2 عام 2016، ومن ثم تنعدم الفرص أمام هؤلاء للحصول على الخدمات المالية و المصرفية لعدم كفاية الدخل بسبب ارتفاع معدل الاعالة.

(تقرير الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء المصرى 2016)

❖ **ضعف الوعى و الثقافة المصرفية : يعد ضعف الوعى و الثقافة المصرفية بمثابة العامل الأقل تأثيرا لأنه عامل غير هيكلى, لذا يمكن معالجته و احتوائه بالحملات الاعلانية.**

وبرغم من هذه المعوقات التى تحد من انتشار الشمول المالى فى مصر، الا أنه خلال السنوات القليلة الماضية قد ظهرت أنماط مختلفة من مُقدِمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء من غير المتعاملين مع البنوك، وتتضمن هذه الجهات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منظمات غير حكومية، وجمعيات تعاونية، ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية، وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان، فضلا عن مقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية والتحويل البرقي، ومكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع , و احتواء قطاع كبير من الفقراء بادراجهم ضمن الشمول المالى المأمول .

ولكن يبقى اتساع رقعة الفقر و انخفاض – و ربما انعدام – الدخول بمثابة العائق الرئيسى للشمول المالى , ولقد عملت الدوله على ازاله البعض من هذه المعوقات من خلال الاتفاقيه الاخيره 2019 المبرمه مع صندوق النقد الدولى ، ومن خلال تعزيز الشمول المالى سوف تزول باقى المعوقات تدريجيا داخل الاقتصاد الوطنى

8-2 العائد الاقتصادى والاجتماعى من الشمول المالى فى مصر :

فيما يلى بعض المؤشرات الاقتصاديه والاجتماعيه داخل الاقتصاد المصرى من تطبيق الشمول المالى خلال الفتره 2018/2017 :

1. ارتفاع حجم الودائع لدى البنوك إلى 2.973 تريليون جنيه نهاية مايو 2017

ارتفع إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي بخلاف البنك المركزي بنحو 55 مليار جنيه ليصل في مايو 2017 إلى 2.973 تريليون جنيه مقابل 2.918 تريليون في أبريل 2017،كما أن إجمالي الودائع الحكومية ارتفع ليبلغ 511.1 مليار جنيه منها 315.4 مليار جنيه ودائع بالعملة المحلية ونحو 195.6 مليار جنيه ودائع بالعملات الأجنبية.

كما أن إجمالي الودائع غير الحكومية ارتفعت خلال مايو 2017 لتصل إلى نحو 2.462 تريليون جنيه مقابل 2.413 تريليون جنيه في ابريل 2017، كما أن إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية ارتفعت لتبلغ 693.1 مليار جنيه مقابل 688.2 مليار جنيه في أبريل 2017، واستحوذ قطاع الأعمال العام على نحو 37.9 مليار جنيه، وقطاع الأعمال الخاص على نحو 194.8 مليار جنيه، والقطاع العائلي على نحو 453.1 مليار جنيه، أما باقي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاعات الأخرى التى تشمل (غير المقيمين وشيكات وحوالات مشتراة) فقد استحوذت على 33 مليار جنيه. (تقرير البنك المركزى يونيو2017 ، 2018)

وكذلك إجمالي الودائع غير الحكومية بالعملة المحلية بلغ 1.76 تريليون جنيه، واستحوذ قطاع الأعمال العام على نحو 51.3 مليار جنيه منها، وقطاع الأعمال الخاص على 280.9 مليار جنيه والقطاع العائلي على نحو 1.427 تريليون جنيه (المصدر :النشره الاحصائية الشهرية 249 للبنك المركزى المصرى 2017/12 القطاع المالى والنقدى)

2. <u>ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانيه فى البنوك 2017 ،2018</u>

ارتفع حجم التسهيلات الائتمانيه من ابريل 2017 الى اكتوبر 2017 بنسبه 4.9% حيث بلغ حجم اجمالى التسهيلات الائتمانيه فى اكتوبر 2017 الى 1433139 مليون جنيه بعد ان كان 1365331 مليون جنيه فى ابريل 2017 ، كما ان هناك زياده فى حجم التسهيلات الائتمانيه للقطاعات المختلفه (النشره الاحصائية الشهرية 249 للبنك المركزى المصرى 2017/12 القطاع المالى والنقدى)

<u>3</u>- ارتفاع نسبه استلام التحويلات المالية الواردة لحسابات عملاء الهيئة القومية للبريد اكتوبر 2018 من حسابات عملاء جميع البنوك العاملة فى جمهورية مصر العربية، وذلك من خلال منظومة غرفة المقاصة الآلية للمدفوعات "ACH" بالتعاون مع شركة بنوك مصر، وذلك فى إطار سعى البريد نحو تطوير الخدمات الجماهيرية للمواطنين واستحداث خدمات جديدة تلبى احتياجات العملاء وتدعيما لخطه الشمول المالى .

4- إتاحة خدمة تحصيل المصروفات الدراسية للمدارس الحكومية لجميع المراحل التعليمية قبل الجامعية عبر مكاتب البريد بكافة المحافظات، سبتمبر2018 ، والتى تعد إضافة جديدة إلى الخدمات التى يقدمها البريد المصرى للمواطنين وستساهم فى تخفيف أعباء سداد المصروفات المدرسية على أولياء الأمور وذلك بإتاحة الخدمة فى جميع مكاتب البريد المنتشرة على مستوى الجمهورية بدلًا من التقييد بسدادها بالإدارات التعليمية والمدارس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- زياده نسبة مشاركة النساء فى إنشاء حسابات داخل البنوك حيث ذادت نسبة مساهمة النساء فى الشمول المالى فى مصر من عام 2011 حتى عام 2017 الى ما يزيد عن 40% . (تقرير البنك المركزى 2018)

6- ربط الاقتصاد الغير رسمى بالاقتصاد الرسمى وانخفاض معدلات البطاله والتضخم ورفع مستوى معيشه الفئات المهمشه .

8-3 مبادرات المؤسسات المسئوله عن تطبيق الشمول المالى :

اولا: خطوات الحكومة المصرية لتطبيق الشمول المالي، والموقف الحالي:

- **اقر مجلس النواب بتاريخ سبتمبر 2018 مشروع قانون تطوير المعاملات المالية غير النقدية، ويهدف المشروع التحول إلى استخدام المدفوعات الإلكترونية والاتجاه لتقليص التعامل النقدى، ويرى عدد من نواب البرلمان، أن مشروع القانون تطوير المعاملات المالية غير النقدية يساهم فى تحقيق الشمول المالى ودعم الاقتصاد القومى، كما أن المعاملات المالية الالكترونية تساعد فى ضم الاقتصاد غير الرسمى وتظهر حجم الاقتصاد بشكل أفضل.**
- **بدأ المعهد المصرفي المصري التابع للبنك المركزي المصري، مبادرة (عشان بكره) منذ عام 2012، لتثقيف 5.5 مليون طفل وشاب.**
- **50 % من البنوك لديها منتجات بنكية تناسب الأطفال والشباب ، يمكن استخدامها لخلق جيل يحقق الشمول المالي.(هبه السيد،2017 .)**
- **عمل مبادرة البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.**
- **انشاء وحدة متخصصة للشمول المالي في البنك المركزي.**
- **وضع استراتيجية قومية للتثقيف المالي من خلال وسائل الاعلام المختلفه المسموعه والمرئيه وكذلك وسائل التواصل الاجتماعى (Social Media).**
- **خروج أول مسودة لاستراتيجية الشمول المالي، والتي يتعاون بها كل من (البنك المركزي المصري، هيئة الرقابة المالية، وزارة المالية، مقدمي الخدمات من**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنوك والبريد المصري والبورصة المصرية، وزارة الاستثمار، وزارة التخطيط، وزارة التعليم، وزارة الإعلام، وزارة الشباب والرياضة، الجهات المانحة).

- أعدت مصر خطة للمشاركة فى اليوم العربى للشمول المالى(رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومسؤول الشمول المالى ببنك التنمية الصناعية المصرى) والذى يعنى زيادة قاعدة المتعاملين مع البنوك تشمل إعداد وتأهيل للعاملين بالقطاع المالى من خلال ورش عمل ومحاضرات عن أهمية الشمول المالى وسبل تعزيزه.
- تاكيد رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومسؤول الشمول المالى ببنك التنمية الصناعية المصرى، إن هناك خطة تشمل استهداف منطقة الصعيد والمراكز النائية بخطة توعية بأهمية الشمول المالى، واستهداف شريحة عملاء المشروعات متناهية الصغر والمرأة المعيلة لاقرار التمكين كوسيلة لتفعيل استخدام الحسابات المفتوحة وتعزيز استمراريتها.
- تم انشاء المجلس القومى للمدفوعات برئاسه رئيس الجمهوريه وعضويه البنك المركزى والوزارات المعنيه بالدوله واتخاذ قرارات محدده باطار زمنى اهمهااعداد مشروع شامل لتطوير المعاملات غير النقديه ووضع تصور لانشاء منظومه تكنولوجيه متكامله .
- تم الاتفاق مع كل من رئيس جامعة القاهرة و عميد طب عين شمس علي وجود البنوك داخل جامعتي القاهرة وعين شمس لنشر ثقافة الشمول المالي داخل الجامعات من خلال حملات توعية تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم مشيرا الي ان البنوك تعمل علي تطوير المنتجات وتعزيز ثقة العملاء والمشاركة في توعيه العملاء بكيفية إستخدام المنتجات والخدمات المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاستفادة منها وأيضا التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع صغيرة لتمويل المشاريع الصغيرة وزيادة عدد الصرافات الآلية واي وسيلة أخري من شأنها توسيع شبكات اتاحة الخدمات المصرفية لتفعيل فكرة الشمول المالي. (عبد الناصر منصور2016)

- مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا العالمية حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، و شركة فيزا العالمية، فى 16 مايو 2017، للبدء في تنفيذ مشروع تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمعاملات المالية وتفعيل الاقتصاد الرقمي ، حيث تتيح هذه المذكرة الفرصة لتحديث البنية التحتية للدولة، و تستهدف خلق قاعدة من الكفاءات المصرية في مجال المدفوعات الرقمية، استناداً إلى الخبرات الواسعة التي تمتلكها الشركة، كما تتضمن المذكرة قيام شركة فيزا العالمية بإنشاء وتشغيل شبكة محلية لإدارة المعاملات الخاصة ببرامج المدفوعات الحكومية المختلفة، وكذا منظومات الدعم عبر بطاقة موحدة، بما يضمن الاحتفاظ بكل بيانات المعاملات في مصر، كما تعمل الشركة على تنظيم برامج تأهيل وتدريب لكل الأطراف المرتبطة بتشغيل منظومة البنية التحتية وبرامجها المختلفة، وتأتي مذكرة التفاهم في إطار سعي الحكومة لبناء البنية التحتية وبيئة الأعمال التكنولوجية المواتية، وتحقيق الهدف المتمثل في زيادة كفاءة برامج الدعم والخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وتقليص التكاليف الإدارية لهذه البرامج، وزيادة فعاليتها لتحفيز الاقتصادالمصرى .
- توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للبريد وبنك مصر وشركة فيزا العالمية فى 29 أغسطس 2017، بالتعاون مع بنك مصر وهيئة البريد في توسيع رقعة قبول المدفوعات الإلكترونية، وتمكين التجار في محافظات مصر وعبر البريد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصري من قبول المدفوعات بسهولة ويسر للمواطنين لقضاء احتياجاتهم المختلفة باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني. وتقوم شركة فيزا بتوفير كل المساعدات المطلوبة لنجاح هذا النموذج الجديد من التعاون من الناحية التكنولوجية على صعيد المنتجات والحلول التي تلبي طموحات ومتطلبات عملاء بنك مصر والبريد المصري ، كما تُتيح مذكرة التفاهم لهيئة البريد العمل على المساعدة في الشمول المالي للتجار ودمجهم في الاقتصاد الرسمي وذلك عبر شراكتها مع بنك مصر، كما تشمل المذكرة توفير ماكينات ATM ببعض مكاتب البريد بما يساهم في زيادة نقاط الصرف الإلكتروني والمساهمة في تحقيق الشمول المالي ويتولى بنك مصر إدارة هذه الماكينات وتغذيتها وصيانتها، بالإضافة إلى تحصيل أقساط القروض والبطاقات الائتمانية لعملاء بنك مصر من خلال مكاتب البريد المنتشرة في أنحاء الجمهورية بما يساهم في إتاحة هذه الخدمات للعملاء على نطاق واسع .

- اتفقت الهيئة القومية للبريد مع شركة فيزا العالمية على تدريب ورفع كفاءة الموظفين العاملين في مكاتب البريد التي يجرى تطويرها حالياً وامدادهم بالخبرات والمعلومات الخاصة بمجال الدفع الالكتروني والتثقيف المالي، على أن يتضمن التدريب المعلومات الأساسية عن صناعة المدفوعات الالكترونية والمنتجات وأدوات الدفع المختلفة المتاحة في السوق المصري وعبر البريد المصري ، كما يتضمن التدريب اطلاع موظفي البريد على أحدث الاتجاهات العالمية في مجالات المدفوعات الرقمية ، كما تقوم مكاتب البريد بتوزيع كتيبات التثقيف المالي، التي قامت بإعدادها شركة فيزا العالمية، على المواطنين المتعاملين مع مكاتب البريد بهدف نشر الثقافة المالية وتعريف المواطنين بأهمية إدارة نفقاتهم بشكل سليم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وقعت شركة بوابة مصر للعالم الرقمية "EG GATE"، سبتمبر 2018، بروتوكول تعاون مع شركة فوري للخدمات الإلكترونية، لدعم الشمول المالي، بحسب بيان من الشركة والذى يستهدف التسهيل على الأعضاء المشتركين فى بوابة مصر للعالم الرقمية في تحصيل قيمة مبيعاتهم من خلال أكثر من 90 ألف مكان عليه علامة فوري في مصر ، كما ستوفر الشركه خدمة سحب وإيداع الأموال أيضا، بجانب باقة من الخدمات الخاصة بالتسويق والتجارة الإلكترونية محليا.

ثانيا: **خطة البنك المركزى المصرى لتعزيز الشمول المالى:**

للبنوك المركزية على مستوى العالم دور رائد فى تحقيق مبدأ الشمول المالى لوجود علاقة وثيقة بينه وبين الاستقرار المالى، حيث يقوم البنك المركزى بقيادة عملية تعزيز الشمول المالى فى مصر من خلال عدة محاور تتلخص فى العمل على تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية مناسبة لتلبية متطلبات الشمول المالى، وتحقيق الحماية المالية للمستهلك لزيادة الثقة فى القطاع المصرفى والمالى، بالإضافة إلى تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبى احتياجات كافة فئات المجتمع، إلى جانب الاهتمام بالتثقيف والتوعية المالية، وذلك من خلال عده محاور :

- اضافه التعليمات الجديدة الخاصة بتقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول والتى تضمنت توسيع نطاق مقدمى الخدمة للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين، وإمكانية تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول، مثل صرف الرواتب، وتحصيل الفواتير، وأيضاً المدفوعات الحكومية.
- إصدار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت والتى قامت بوضع إطار عمل للبنوك للتحكم فى تقديم الخدمات المصرفية عَبر الإنترنت حيث تطرقت التعليمات إلى المخاطر المصاحبة للتعاملات البنكية عبر الإنترنت وسبل الحد منها، بالإضافة إلى الضوابط الرقابية الخاصة بتقديم تلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخدمات وأمن المعلومات، أخذاً فى الاعتبار أن إصدار تلك التعليمات يسهم بشكل كبير فى الوصول لعدد أكبر من العملاء من مستخدمى الوسائل التكنولوجية الحديثة .

- أصدر البنك المركزى العديد من التعليمات التى تستهدف تعزيز الشمول المالى بطريقة مباشرة وغير مباشرة، كان من أهمها تعليمات فتح الفروع الصغيرة للبنوك والتى صدرت فى ديسمبر 2014 للتوسع فى تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية والتى تحقق للبنوك اتساع فى دائرة نشاطها يشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع فى شرائح المجتمع فى المناطق التى سيتم فتح تلك الفروع فيها متضمنة خفض قيمة رأس المال المطلوب لدى إنشاء فروع صغيرة جديدة مثل اتاحه التمويل و تطوير محفظه القروض للشركات الصغيره والمتوسطه حيث يتضح من الشكلين التاليين زياده فى محفظه القروض للشركات الصغيره والمتوسطه بقيمه 28 مليار جنيه كما يبين الزياده فى عدد الشركات فى عام 2016 عنه فى 2015 حيث، طبقا للتقارير فقد استفادت اكثر من 16 الف شركه من المبادره . (دينا عبد الفتاح 2017) .

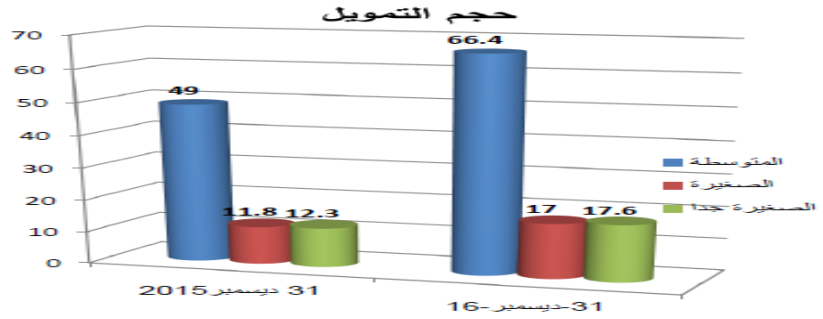

حجم تمويل محفظه القروض للشركات الصغيره والمتوسطه . (شكل 2)

المصدر :

www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

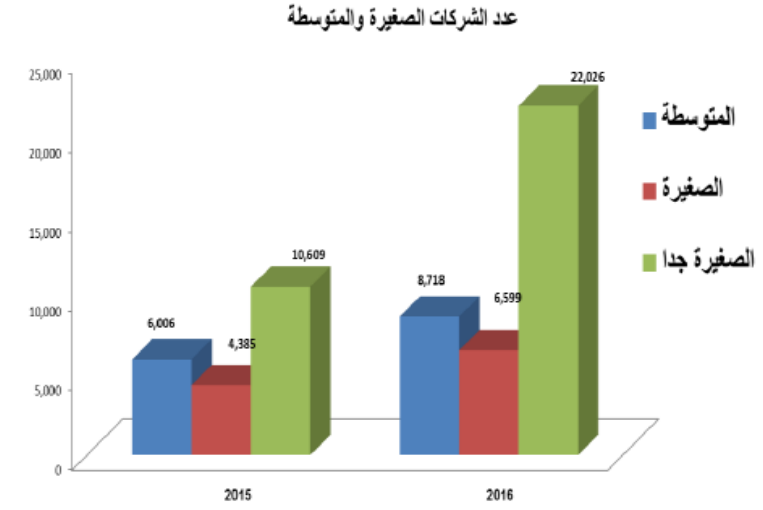

المصدرتقرير البنك المركزى 2016. (شكل 3)

www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx

كما أطلق البنك المركزي 2018 مبادرة الشمول المالي بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر وعددها "39" بنكا، تحت عنوان "حساب لكل مواطن"، ودعا البنك المركزي المصارف إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب، مشددا على ضرورة الوجود في الأقاليم والمناطق النائية والمدارس والنوادي والجمعيات الأهلية لتوعية المواطنين بالمشاركة في المبادرة.(النشره الاقتصاديه للبنك المركزى 2017)

وأقام البنك عدة مبادرات لدعم الشمول المالي من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنحها تسهيلات ائتمانية بنسبة 5%، إضافة إلى ذلك تخصيص محافظ ائتمانية بالبنوك للمشروعات متناهية الصغر، وتمويل مشروعات الصناعة والتصنيع الزراعي والطاقة المتجددة، فضلاً عن مبادرة التمويل العقاري التي خصصت لها البنوك ما يقرب من 7 مليارات جنيه، وتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأجهزة المحمول ، كما أن البنك قام بتمويل 17 ألف مشروع بقيمة 19 مليار جنيه ضمن خطة البنك لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن فتح 81 ألف حساب بنكي خلال الأسبوع الأول من مبادرة الشمول المالي ، واصبح 32% فقط من المواطنين يملكون حسابات بنكية، مشيراً إلى ضرورة زيادة تلك النسبة من خلال مبادرات المركزي وسياسات الإصلاح المصرفي، كما أن حجم الإقراض والائتمان من البنوك يتراوح بين 40 و45 % من إجمالي المحفظة المالية للبنوك.(تقرير البنك المركزى 2017)

ثالثا :مبادره بنك الاسكندريه : عمل بنك الاسكندريه على توفير منتجات ماليه مناسبه لكل افراد المجتمع مثلا حسابات توفير ، حسابات جارية ، خدمات الدفع والتحويل ، التأمين ، التمويل والائتمان ، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة ، هذه المنتجات يجب ان تقدم من خلال القنوات الشرعية، مثل البنوك وهيئة البريد والجمعيات الاهلية وغيرهم، وكذلك لابد ان تكون أسعارها مناسبة للجميع ويكون من السهل الحصول عليها وتراعي حماية حقوق المستهلك ، وذلك كى نضمن ان كل فئات المجتمع توفر لهم فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأية رقابة اواشراف، و التي ممكن تعرضهم لحالات نصب او تفرض عليهم رسوم مُبالغ فيها ، و فيما يلى حصر مبدئى للعروض التى قدمها البنك خلال فترة المبادرة (2017/4/27 الى 2017/05/04)

- **إعفاء جميع الحسابات من مصاريف فتح الحساب للعملاء الجدد.**
- **حساب التوفير لعملاء صغار المستثمرين بدون مصاريف تشغيل لمدة سنة .**
- **قرض عملاء الميكرو بدون مصاريف إدارية خلال المبادرة.**
- **اصدار بطاقات المرتبات المدفوعة مقدما لعملاء تحويل المرتبات بدوت مصاريف.**
- **مصاريف التشغيل السنوية مجانا على الحساب الجارى (المصرى) لمدة سنة .**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-8 الاليه المقترحه لتعزيز الشمول المالى داخل الاقتصاد الوطنى

عملية بناء استراتيجية للشمول المالي تتوقف علي العديد من العناصر وأهمها نتائج المسوحات والدراسات الميدانية التي تشترط أن تشمل كل فئات الشعب بهدف تحديد مستوى الوعي والتثقيف المالي لدي الأفراد ومن ثم اتخاذ الدولة للقرارات المناسبة في هذا الشأن، وتعتمد عملية إعداد الاستراتيجية علي عدة خطوات، هي:

8-4-1 دراسة البيئة القانونية والتشريعية في الدولة: حيث يتم في البداية دراسة مدي توافق البيئة التشريعية وإمكانية تعديل القوانين لتتماشي مع متطلبات إعداد الاستراتيجية لضمان مشاركة كافة الأطراف في وضع وتنفيذ الاستراتيجية بشكل قانوني.

8-4-2 تحديد الجهةالمسئولة بشكل رئيسي عن تنفيذ الاستراتيجية: يجب تحديد الجهة المسئولة بشكل رئيسي عن تنفيذ الاستراتيجية التي تقوم بتوزيع الأدوارعلي كافة الأطراف المشتركة والتنسيق بينهما وتطبيق معايير قياس الأداء، وجرت العادة أن يتولى البنك المركزي تلك المسئولية أو تشكيل هيئه مالية رقابية تتولي ذلك الدور.

8-4-3 تحديد الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية: يجب أن تبني عملية تحديد الأطراف علي معايير محددة كأهمية الدور الذي يمثله الطرف المشترك ، والإمكانيات والقدرات الفنية التي تتوافر للطرف، وعادة ماتكون هذه الأطراف الجهات الرقابية وأهمها البنوك المركزية، وبالتالي خريطة البنوك المصرية، مؤسسات القطاع العام ذات العلاقة بالقطاع المالي ، القطاع الخاص المتمثل في منتجي الخدمات المالية مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ، الشركاء الدوليون والقطاعات الأكاديمية المختلفة.

8-4-4 إجراء تقييم أولي للشمول المالي: بهدف تقييم الوضع القائم للتثقيف المالي وتحديد الفجوة بين المستوي الحالي، والمستوي المستهدف، وهناك عدة طرق يمكن اتباعها لإجراء التقييم، منها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مراجعة المؤشرات المالية ذات العلاقة بالشمول المالي و إجراء استطلاعات الرأي
- المسوحات الميدانية ويمكن تنفيذها في مصر حالياً من خلال إضافة بند التثقيف المالي أثناء إجراء التعداد العام للسكان فهو يعتبر فرصة لقياس وضع الشمول المالي .

8-4-5 توضيح التحديات التي تواجه بناء الاستراتيجية وطرق مواجهتها:

إن التعرف علي المعوقات والتحديات التي قد تواجه تطبيق الاستراتيجية يساعد القيادة والأطراف المشتركة علي تحديد الحلول المناسبة لضمان نجاح بناء الاستراتيجية، ومن أهم التحديات التي تعارض عملية البناء هي عدم التوافق بين التشريعات والقوانين الصادرة للحفاظ علي الاستقرار المالي والنزاهة المالية وبين متطلبات بناء وتنفيذ استراتيجية الشمول المالي، كذلك عدم توافر الموارد المالية والمهارات الإدارية اللازمة، هذا فضلا عن المعوقات السابق ذكرها).

8-4-6 تحديد الإطار الزمني لعملية بناء الاستراتيجية:

يجب أن تكون عملية بناء وتنفيذ الاستراتيجية مقرونة بخطة زمنية وتشير التجارب الدولية إلي أن عملية بناء استراتيجية للشمول المالي تتراوح بين سنة ونصف إلي 3 سنوات.

8-4-7 تقييم النتائج المتوقعة والمرغوب فيها من الاستراتيجية من خلال متابعة المؤشرات المتعارف عليها، ومنها:

- نسبة البالغين الذين يملكون حساب مصرفي.
- نسبة الحاصلين علي أي نوع من التسهيلات المصرفية.
- نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك حسابات مصرفية أو تحصل علي تسهيلات بنكية.
- عدد الممتلكين لبوالص التأمين باختلاف أنواعها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8-4-8 تحقيق التثقيف المالي حيث أصبحت الثقافة المالية مكمل رئيسي لسياسات القطاع المالي ويعرف التثقيف المالي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD))**بأنه العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات المالية والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها من خلال توفير المعلومات وتنمية مهارات وثقة الأفراد في الخدمات المالية، ويجب مراعاة الخبرات المنخفضة لدي تلك الفئات عن طبيعة وكيفية استخدام الخدمات المالية المختلفة.** (صندوق النقد العربي 2015.)

8-4-9 بالاضافه الى بعض الاجراءات المدعمه مثل :

- **بنية تحتية تكنولوجية متطورة وزيادة معدل انتشار الهواتف الذكية.**
- **خلق طرق سداد مبتكرة لتعزيز التمكين المالي.**
- **زيادة انتشار البطاقات المسبقة الدفع للقدرة على ضبط الإنفاق إلى جانب الميزات التي تتمتع بها التعاملات اللانقدية (مثال السياح والزائرين والفئات الأقل دخلا).**
- **عمل حسابات بنكية للعاملين في أي مؤسسة عامة أو خاصة، لحماية الأجور**
- **ادخال شركات الصرافة ضمن المنظومة البنكية لإدخال الفئات المحرومة (عددهم في مصر 67 مكتب صرافة).**
- **تطبيق مفهوم المحافظ الإلكترونية.(** Patrick Honohan , November 2008)
- **أن مصر لديها 38 بنك، منهم بنك الائتمان الزراعي، والذي يمتلك أكثر من 1200 فرع ، والبنك الأهلي ويعتبر من أكثر البنوك انتشارا، ويعاد هيكلة هذا البنك حاليا ليتم تهيئته والاستفادة منه في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تحقق بدورها النمو الاقتصادي، ويتم الاستفادة منه في تحقيق الشمول المالي.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **يمكن كذلك الاستفادة من فروع هيئة البريد ، وهي تمتلك 4 آلاف فرع، منتشرين في كافة انحاء الجمهورية، والتى مازالت تمتلك أكثر دفاتر توفير للمصريين، وإذا تم إدخاله تحت تصرف البنك المركزي المصري، بدلا من وزارة الاتصالات، سيتم الاستفادة منه في تحقيق الشمول المالي، من خلال عمل كروت سحب مسبقة الدفع، ويتم من خلاله دفع كافة الخدمات من خلال الحساب الخاص لكل مواطن، وكذلك الاستفادة منه في القروض الصغيرة.**(د. محمد زكريا استشاري الدعم المؤسسي في برنامج تعزيز ريادة الأعمال وتنمية المشروعات التابع للأمم المتحدة).

❖ **وضع خطه فعاله لنشر الوعى المجتمعى بالشمول المالى تتناسب مع كل الفئات العمريه والدخليه حتى يتم الوصول الى النسبه العظمى من الشعب .**

❖ **العمل علي مكافحة غسيل الأموال كجزء من استراتيجية تطبيق الشمول المالي وتمويل الإرهاب كأهداف مكملة لتطبيق الشمول المالي.**

❖ **اتباع مبدأ الإفصاح والشفافية بهدف حماية المستهلكين للخدمات المالية حيث أن توافر المعلومات لدي المستهلكين عن الخدمات المالية يمكنهم من اتخاذ القرار الصحيح بشأن عملية الاستخدام.**

❖ **ضرورة التنسيق بين مقدمي الخدمات المالية من القطاع الخاص وبين الجهات التشريعية والجهات الرقابية بهدف وضع إطار فعال للتعاون بين كل الاطراف يدعم متطلبات الشمول المالي.**

❖ **البدء في الاستفادة من تكنولوجيا الذكاءالاصطناعي(Artificial intelligence) لتقديم منتجات وخدمات تتوافق مع احتياجات العملاء الخاصةservice (personalized) وايضاً الاستفادة من تكنولوجيا الواقع الافتراضي(virtual reality)والتي تمكن العميل من معرفة الخدمات والمنتجات من مكانه بشكل يحاكى واقع تواجده في البنك وايضاً تطبيقات الخرائط الاليكترونية(Geo location)والتي تساعد على تقديم خدمات تتوافق مع الأماكن التي يرتادها العميل بشكل متكرر اضافة الى(Chat bot)خدمة الحوار التفاعلي**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي تمكن من الرد على استفسارات العملاء على مدار الساعة وكذلك ارسال رسائل تسويقية للعملاء وفق المعاملات التاريخية لاستفساراته مع استغلال Voice activated search نظم البحث الصوتي المتاحة على جوجل لتعظيم فرصة الوصول للعملاء المحتملين والاهتمام بالاعلانات التليفزيونية الترويجية التي يجب ان تتسق مع مواقع التواصل الاجتماعي لتحقيق افضل عائد على الاستثمار.

- ومن الضروري الاهتمام بالقنوات التسويقية والرسائل التى تبسيط المعلومات الخاصة بمزايا الحسابات البنكية وطرق تقديم طلبات فتح الحسابات والفرق بين الحساب الجاري وحساب التوفير وشهادات الاستثمار بشكل يفهمه أي مواطن لتنمية الثقافة البنكية وتحديد وسائل وقنوات التسويق جغرافياً من أجل الوصول بشكل فعال الى الشرائح المستهدفة في الأقاليم والمحافظات والمدن المراد توصيل الرسائل لها.
- حشد الموارد لزياده معدلات الاستثمار وخلق فرص عمل جديده الامر الذى يحقق النمو الاقتصادى والاجتماعى المستدامين وبالتالى خفض معدلات البطاله والفقر وتحسين ورفع مستوى المعيشه .

8-4-10 الاستفاده من التجارب الدولية مثل تجربة دولة جنوب إفريقيا حيث قامت بعدة إجراءات نتج عنها تعزيز الشمول المالي لديها، مثل:

- ألزام البنوك بمنح قروض إسكان بأسعار مقبولة وفقاً لميثاق القطاع المالي لديها.
- السماح للحكومة باستقطاع جزء من مرتبات موظفيها لمقابلة أقساط القروض الصغيرة المستحقة عليهم.
- القيام بوضع إطار جديد يستهدف التأمين علي الأنشطة متناهية الصغر.
- أجراء تعديلات علي القواعد البنكية المتبعه لديها والتى تعرف باسم (اعرف عميلك) حيث استطاعت من خلال تلك التعديلات تقديم منتج مالي جديد سمي "حسابات Mzansi" المبسطة للإفراد الذين لم يسبق لهم التعامل مع البنوك وقامت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بهذه المبادرة أربع بنوك استهدفت فتح 2.2 مليون حساب جديد خلال 4 سنوات ، وقد اعتبرت تلك المبادرة مثال ونموذج ناجح لتطبيق الشمول المالي، ونتج عنها فتح 6 مليون حساب جديد لأفراد لم يسبق لهم التعامل مع البنوك ومنها 61% من الشريحة ذات الدخل المنخفض وهي الشريحة المستهدفة وذلك خلال فترة الاربع سنوات المستهدفة وبلغ نصيب "حساباتMzansi" منها حوالي 72% ، ووفقاً للجهات الرقابية يتضح أن "حسابات Mzansi" كان لها نتائج إيجابية في تعزيز هدف النزاهة المالية ، ومن ثم عند تعزيز الشمول المالي في مصر فمن الضروري دراسة تلك التجربة الناجحة وغيرها من التجارب الدوليه في هذا الشأن.

9. نتائج الدراسه :

ارتبط الشمول المالي بشكل أساسي بالأهداف التقليدية للبنوك المركزية، حيث أنه يعمل علي تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامه ، وكذلك النمو الاقتصادي والكفاءة المالية فضلاً عن تنمية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمحدودي الدخل من خلال زيادة فرص حصولهم علي المنتجات المالية من قروض وتسهيلات ائتمانية وغيرها وبتكلفة منخفضة، وقد اتضح ذلك من خلال المؤشرات الاقتصاديه السابق ذكرها هذا فضلا عن انخفاض معدلات التضخم والبطاله تدريجيا حيث بلغت نسبه البطاله فى العام الجارى 2019 8.1% مقابل 8.9% عام 2018 كماانخفض التضخم الى 7.8عام 2019 مقابل 8.9 %عام 2018 ، بالاضافه الى بدا انغماس الاقتصاد الغير رسمى داخل الاقتصاد الرسمى والاختفاء التدريجى للسوق السوداء وظهور عدد من المشروعات الصغيره والمتوسطه على خريطه الهيكل الانتاجى مما قلل من نسبه الفئات المهمشه ، وعلى هذا تم اقتراح اليه لتفعيلها فى الاقتصاد القومى كنواه لتعزيز الشمول المالى ، وبذلك تكون فروض البحث تم اثباتها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9-المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. اجلال راتب العقيلى ، د.احمد رشاد الشربينى ، الشمول المالى والمشروعات الصغيره ومتناهيه الصغر ، سلسله اوراق بحثيه – معهد التخطيط القومى 2017-2018 .
2. الصغير ميسم .2017، الشمولية المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية – دراسة حالة الجزائر- مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،2017 .
3. أحمد الألفى ،الخبير المصرفى، الشمول المالي تحت خط الفقر،13 ديسمبر 2015.
4. أحمد عبد الله، تفاصيل مذكرة التفاهم بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا بحضور إسماعيل، موقع دوت مصر، 16 مايو 2017.
5. أحمد سعيد طنطاوى، القاضي يشهد مراسم توقيع اتفاقية تعاون بين "إيتيدا" و"فيزا" العالمية لتعزيز التجارة الإلكترونية، بوابة الأهرام، 27 نوفمبر 2016.
6. بطاهر ، عقون بختة – عبدالله ، 2018 ، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول- تجارب بعض البلدان العربية ، ورقه بحثيه ، مجله العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،2018.
7. بن قيدة مروان . بوعافية رشيد، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، 2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. دينا عبد الفتاح، وكيل «المركزي» للإشراف على البنوك: البنك يقود استراتيجية وطنية للشمول المالي(حوار)، موقع المصرى اليوم، 27 أغسطس 2017 .

9. شيماء مصطفى، كيف تحصل على قرض «المركزي للتمويل العقاري»؟، 30 أكتوبر 2017.

10. عبد الناصر منصور، وزاره الاتصالات ، مذكرة تفاهم بين "ايتيدا" وشركة "ماستركارد العالمية"، الأهرام الاقتصادى، 27 نوفمبر 2016

11. علياء حسني، "ماذا يعني الشمول المالي، وماهي عقبات تنفيذه في مصر؟"، جريدة التحرير 2017/9/14.

12. نانسى البنا ، الشمول المالى نحو التحول للاقتصاد الرقمى ، الهيئه العامه للاستعلامات 2017/4/17

13. هبه السيد، وزارة الاتصالات: مذكرة تفاهم لتنظيم الخدمات المالية بين البريد وبنك مصر، موقع اليوم السابع، 29 أغسطس 2017 .

14. "العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي"، ورقة علمية لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي 2015.

15. "متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، ورقة علمية لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي 2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16. "العلاقات المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي"، ورقة علمية لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي 2015.

17. "الشمول المالي خارطة مصرفية خمسية"، مجلة الدورة الاقتصادية، العدد الثامن والعشرون 2016.

18. ماذا يعني الشمول المالي ،وما فوائده ، المصري اليوم ، سبتمبر 2017

19. ماذا يعنى الشمول المالى، نشرة تعريفية صادرة عن البنك المركزى المصرى2017 .

النشرات والتقارير والدوريات الاقتصاديه

1. التقارير السنوية للبنك المركزى 2016 ،2017، 2018
2. النشره الاحصائيه الشهريه 2017،2018
3. النشره الاحصائيه الشهريه العدد رقم 262 – يناير 2019
4. المجله الاقتصاديه – 2016 مجلد 57
5. المجله الاقتصاديه – 2017 مجلد 58
6. تقارير الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء 2016،2017 ،2018

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. **Santiago Carbo , Edward P. M. Gardener & Philip Molyneux,2010, Financial Exclusion in Europe, , Pages 21-27, 2010**
2. **Patrick Honohan , November 2008 ,Cross-country variation in household access to financial services , Journal of Banking & Finance, Volume 32, Issue 11, Pages 2493-2500 ,2008**
3. **Kempson et al., 2000Kempson, E., Whyley, C., Caskey, J., Collard, S., 2000. In or Out? Financial Exclusion: A Literature and Research Review. Working Paper. Financial Services Authority, London,2000.**
4. **Honohan, 2008 ,P. Honohan ,Household financial assets in the process of development ,J.B. Davies (Ed.), Personal Wealth from a Global Perspective, Oxford University Press, Oxford (2008)**
5. **James F. Devlin,2009, An analysis of influences on total financial exclusion, The Service Industries Journal, Volume 29, Issue 8,2009.**
6. **Claessens, Stijn, and Liliana Rojas-Suarez. 2016. "Financial Regulations for Improving Financial Inclusion." CGD Task Force Report, Center for Global Development, Washington,DC.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com